

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/42
20 August 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية
للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الرابعة والعشرون

جنيف، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية

احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات ومعايير اختيار المؤشرات الأساسية

مذكرة مقدمة من أمانة الاونكتاد

موجز تنفيذي

تتيح هذه الوثيقة معلومات أساسية هامة عن عمل فريق الخبراء الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في هذا المجال، وتستعرض بالتفصيل مستخدمي المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات واستخداماتها ومعايير الاختيار المطبقة لدى وضع إرشادات الفريق بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية. وتشكل هذه الورقة جزءاً لا يتجزأ من إرشادات الفريق بشأن هذا الموضوع.

وقد أقرّ الفريق منذ دورته العشرين بضرورة زيادة ملاءمة بيانات الإبلاغ المتعلقة بمسؤولية الشركات وإمكانية مقارنتها، وكذلك بضرورة توفير إرشادات تقنية طوعية بشأنها كجزء من المعلومات التي تقدّم في التقارير السنوية للشركات. وتمّ الاتفاق في الدورة الثالثة والعشرين للفريق على أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل تنقيح واستكمال عمل فريق الخبراء في هذا المجال بغية توفير أداة تقنية طوعية للمؤسسات.

وقد أنجز هذا العمل في إطار الولاية المنوطة بالفريق للتشجيع على تنسيق أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها لوضع تقارير الشركات، وتلبية للنداء الموجه في توافق آراء ساو باولو بشأن العمل التحليلي الذي طلب إلى الأونكتاد إنجازه بغية تيسير وتعزيز المساهمات الإيجابية التي يمكن أن تسهم بها الشركات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية المضيفة.

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٤	أولاً - أصحاب المصلحة واحتياجاتهم من المعلومات
٨	ثانياً - معايير انتقاء المؤشرات الأساسية
٨	ألف - خصائص النوعية
١٠	باء - المبادئ الإرشادية
١٠	جيم - القيود
١١	ثالثاً - الخاتمة
		مرفق
١٢	مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية

مقدمة

١ - تم الاتفاق في الدورة الثالثة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يواصل تنقيح واستكمال عمل فريق الخبراء في هذا المجال بغية توفير أداة تقنية طوعية للمؤسسات" (TD/B/COM.2/ISAR/35). وتقدم هذه الوثيقة عرضاً عاماً لأصحاب المصلحة في المؤسسة واحتياجاتهم من المعلومات، وتتيح معلومات أساسية مفيدة عن معايير الاختيار والمبادئ التوجيهية التي يستعملها الفريق للتوصل إلى وضع مؤشرات مسؤولية الشركات. وتستند مادة هذا التقرير إلى المادة التي سبق عرضها على الدورة الثانية والعشرين للفريق في التقرير TD/B/COM.2/ISAR/29. وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير المعنون "إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية" (TD/B/COM.2/ISAR/38)، وينبغي اعتبارها مقترنة بذلك التقرير.

٢ - وتتضمن المبادئ التوجيهية التي تناوّلها هذا الوثيقة ثلاثة أبعاد أساسية برزت أثناء مداوّلات فريق الخبراء، هي:

(أ) البعد الإنمائي؛

(ب) والتوجه نحو الأداء؛

(ج) والتركيز على التقارير الوطنية.

٣ - ولاحظ الفريق، في دورته الحادية والعشرين، أن مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر أتاح إطاراً أوسع يمكن فيه تناول قضية مسؤولية الشركات. وأقر الفريق بصفة خاصة "أن هذه المعلومات يمكن أن تعكس أيضاً مساهمات الشركات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة، كما يمكن أن تعكس مدى الحاجة إلى بناء القدرات" (TD/B/COM.2/ISAR/26). وشُدّد على البعد الإنمائي للإبلاغ عن مسؤولية الشركات مرة أخرى في الدورة الثانية والعشرين للفريق، حيث أُنْفِق على "ضرورة أن يستمر هذا العمل لكي يعكس إسهامات الشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة" (TD/B/COM.2/ISAR/31). واستُكْمِل هذا التشديد على البعد الإنمائي لمسؤولية الشركات بالتشديد على المؤشرات المتجهة نحو الأداء. ففي الدورة الثالثة والعشرين للفريق، سلّم فريق الخبراء بتزايد "اهتمام مقدّمي التقارير عن مسؤولية الشركات بإعداد تقارير أكثر دقة وفائدة وتوجُّهاً نحو الأداء" (TD/B/COM.2/ISAR/35). وبرز بعد ثالث أساسي لعمل الفريق بشأن الإبلاغ عن مسؤولية الشركات أثناء مداوّلات الدورة الثانية والعشرين للفريق، حيث شُدّد على ضرورة أن تركز المؤشرات على التقارير الوطنية. وأشار إلى أن التقارير الوطنية أفيد لأصحاب المصلحة المهتمين ببلدان معينة، كما أشار إلى أن بمقدور المستخدمين، إذا أرادوا ذلك، تجميع التقارير الوطنية في تقارير إقليمية أو عالمية.

٤ - ورغم التسليم بأن القضايا البيئية تشكل جانباً هاماً أيضاً من جوانب مسؤولية الشركات، فإن هذا المشروع لا يركز عليها لأنه سبق للفريق أن تناوّلها بإسهاب. ففي عام ١٩٨٩ تناول الفريق موضوع المحاسبة البيئية للشركات. ونُشِرَت في السنوات اللاحقة عدة توصيات في هذا الصدد، ضُمّت في: (أ) تقرير عام ١٩٩٩

بشأن المحاسبة والإبلاغ المالي من أجل تحديد التكاليف والمسؤوليات البيئية (UNCTAD/ITE/EDS/4)؛ (ب) وتقرير عام ٢٠٠٠ بشأن دمج الأداء البيئي والمالي على صعيد المشاريع (UNCTAD/ITE/TED/1)؛ (ج) والدليل الصادر في عام ٢٠٠٤ بشأن مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية (UNCTAD/ITE/IPC/2003/7). وترد في المرفق قائمة بمؤشرات الكفاءة الإيكولوجية الخمسة المحددة في دليل عام ٢٠٠٤.

أولاً - أصحاب المصلحة واحتياجاتهم من المعلومات

٥- يقوم مفهوم مسؤولية الشركات على نظرية الإدارة الاستراتيجية التي تقول بأن المديرين بإمكانهم رفع قيمة المؤسسة بوضعهم في الحسبان الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعملياتها لدى اتخاذ القرارات^(١). وترجم هذه النظرية أن بمقدور المديرين أن يعززوا على أفضل وجه قدرة المؤسسة على الاستمرار على المدى الطويل بإقامة توازن بين احتياجات أصحاب المصلحة فيها وما يقتضيه الحفاظ عليها وإمّاؤها من متطلبات مالية. وبالتالي يشكل الإبلاغ عن أداء المؤسسات في هذا المجال وسيلة لتزويد أصحاب الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة (والمديرين أنفسهم) ببيان لتأثير المؤسسة على المجتمع. ومن شأن هذه الشفافية المضافة أن تجعل المؤسسة أكثر قابلية للمساءلة تجاه أصحاب المصلحة الرئيسيين فيها.

٦- وينبغي أن توضح المؤسسات كيف وإلى أي حد تؤدي مسؤولياتها تجاه أصحاب المصلحة فيها. وغالباً ما يجري وصف وتعريف هذه المسؤوليات، ولو بشكل غير مسهب، في ما هو قائم من الأنظمة والمدونات والقوانين والاتفاقات الدولية. وبما أن المؤسسات تدخل ضمن مكونات المجتمع، فهي مدعوة أكثر فأكثر إلى أن تبرهن على تأييدها للقانون الدولي والبيانات المعيارية المتفق عليها دولياً؛ ويتجلى هذا الأمر بشكل واضح جداً في الميثاق العالمي للأمم المتحدة. وقد يؤدي عدم الاستجابة لتوقعات المجتمع في هذه المجالات إلى إلغاء ترخيص العمل الممنوح لمؤسسة ما.

٧- ويُقصد بأصحاب المصلحة مجموعات الأشخاص الذين يتأثرون و/أو يمكن أن يؤثروا في مؤسسة ما دون أن تكون لهم بالضرورة أسهم فيها. ويمكن لأعمال هذه الجهات أن تؤثر في الاسم التجاري للمؤسسة وسمعتها وأدائها المالي بل في الترخيص لها بالعمل.

٨- ولذلك، يكتسي التواصل مع أصحاب المصلحة والتأكد من آرائهم أهمية بالغة لتمكين المؤسسات من تقديم معلومات ذات صلة بالموضوع. ويتعين على المؤسسات وهي تقوم بذلك أن تأخذ في الاعتبار أن مفهوم جدوى هذه التقارير واستخدامها يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالمجموعة المستهدفة. ولتحديد القضايا الرئيسية، يمكن للمشاريع أن تدخل في حوار مع أصحاب المصلحة. ويمكن أن يتم ذلك بطرق عدة من بينها، على سبيل المثال، اللجان المجتمعية والدراسات الاستقصائية في أوساط الموظفين وعلاقات العمل والدراسات الاستقصائية في أوساط المستهلكين واستطلاعات الرأي وحلقات العمل المرتبطة بحوارات مع أصحاب المصلحة بشأن قضايا محددة والاجتماعات مع خبراء خارجيين. ويتمثل أسلوب آخر في تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات مفصلة عن كيفية الاتصال بالمؤسسة و/أو باستمارات لإبداء الرأي في التقارير المنشورة أو باستخدام المواقع الإلكترونية للشركة من

(١) Freeman RE (1984). *Strategic Management: A Stakeholder Approach*. New York, Pitman

أجل تشجيع أصحاب المصلحة على التعليق على ما يحظى باهتمامهم من معلومات وإبداء آرائهم بشأن سلوك الشركة^(٢).

٩ - وفيما يلي عرض للمجموعات الرئيسية صاحبة المصلحة واحتياجاتها من المعلومات:

(أ) المستثمرون والمؤسسات المالية؛

(ب) الشركاء التجاريون؛

(ج) المستهلكون؛

(د) الموظفون؛

(هـ) المجتمع المحيط؛

(و) منظمات المجتمع المدني؛

(ز) الحكومات ومؤسساتها.

١٠ - وتضم هذه القائمة بالدرجة الأولى المجموعات التي تم أصلاً تحديدها كجهات مستخدمة للتقارير المالية، من قبيل مجلس معايير المحاسبة الدولية^(٣). ومن المتوقع أن إدراج معلومات عن مسؤولية الشركات في التقارير السنوية للمستخدمين الحاليين لن يتيح معلومات إضافية مفيدة فحسب بل سيوسع أيضاً نطاق مجموعة المستخدمين لتشمل مجموعات إضافية من أصحاب المصلحة تهتم على وجه الخصوص بأثر المؤسسة على المجتمع.

١١ - **المستثمرون والمؤسسات المالية:** تتألف الأسواق المالية من مختلف أصحاب المصلحة، بمن في ذلك أصحاب الأسهم والمقرضون والمصارف ووكالات التصنيف والمحللون. ورغم أن هذه الكيانات لها احتياجات مختلفة من المعلومات، فثمة إدراك متنام مع ذلك داخل هذه الفئة من أصحاب المصلحة لأهمية المعلومات غير المالية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات، في تقييم أداء المؤسسات على المدى الطويل. وترتبط الاختلافات القائمة إلى حد كبير بالأطر الزمنية التي تركز عليها مختلف مجموعات المستثمرين: ففي حين قد لا يعبر أصحاب الاستثمارات القصيرة الأجل اهتماماً كبيراً لمسألة الإبلاغ عن مسؤولية الشركات، يهتم أصحاب الاستثمارات الطويلة الأجل، مثل صناديق المعاشات التقاعدية، أكثر فأكثر بهذا النوع من الإبلاغ سعياً للحكم بطريقة أفضل على ما سيتاح في المستقبل من الفرص وعلى المخاطر والمسؤوليات القانونية والنوعية العامة للإدارة. وبالإضافة إلى

(٢) For example, the "Tell Shell" portion of the Shell Group's website www.shell.com

(٣) يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية في إطاره مستخدمى البيانات المالية ذات الأهداف العامة. ومن بينهم المستثمرون الحاليون والمحتملون والموظفون والمقرضون والموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين والمستهلكين والحكومات ووكالاتها وعموم الناس. مجلس معايير المحاسبة الدولية (٢٠٠٥)، إطار إعداد وعرض البيانات المالية (www.iasb.org).

ذلك، فإن ثمة عوامل تتجاوز الإطار الزمني تحفز الطلب على مزيد من التقارير عن هذه المسائل. فعلى سبيل المثال، ثمة ضغوط غير مالية على أمناء صناديق المعاشات التقاعدية للتوفيق بين القيم الاجتماعية للمستفيدين من الصندوق والأداء الاجتماعي للشركات التي يستثمر فيها الصندوق^(٤). ويتجلى مثال آخر في تنامي صناديق "الاستثمار المسؤول اجتماعياً" التي تستند في استثماراتها إلى المعلومات الاجتماعية والبيئية فضلاً عن المعلومات المالية^(٥).

١٢ - وتأخذ المؤسسات المالية مؤشرات الأداء غير المالي في الاعتبار لدى تحديد قيمة الشركات، ولا سيما من منظور تقييم المخاطر. وبشكل عام، تسعى المؤسسات المالية للمعلومات التي تمكنها من تقييم الأداء الحالي والمستقبلي للمشاريع. ولا تهتم عادةً بقضايا تحسين مسؤولية الشركات بالدرجة الأولى بل بالأثر المادي الذي يمكن أن تخلفه هذه القضايا على تحديد قيمة شركة ما.

١٣ - وتشمل المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات التي يتطلبها القطاع المالي التداعيات المالية لقضايا مسؤولية الشركات، والاستراتيجية العامة للمشروع، وإدارة مخاطره وسمعته، وامتهاله للقوانين والأنظمة، ونتائج توسيع المصانع أو إغلاقها وما شابه ذلك من قرارات. وأثناء عمليات وضع المعايير (عندما تختار المؤسسات المالية، على سبيل المثال، مشاريع لإدراجها في صناديق أو مؤشرات الاستثمار الاجتماعي - الأخلاقي)، يتعين عرض المعلومات بطريقة تتيح إجراء المقارنات.

١٤ - **الشركاء التجاريون:** يشمل مصطلح الشركاء التجاريين الشركاء المحتملين أو الحاليين في المشاريع المشتركة والموردين والعملاء. وهم يهتمون بالمؤسسة على وجه الخصوص من زاوية العلاقة التجارية. وتحتاج المؤسسات التي تستخدم التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات في إطار توحى الحرص الواجب فيما يتعلق باختيار شريك تجاري أو مشروع اندماج أو تملك مستقبلي إلى معلومات تمكنها من تقييم المخاطر التي قد تضر بعمليات المؤسسة. وترغب في معرفة الكيفية التي تعالج بها المؤسسة قضايا مسؤولية الشركات، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالعمالة، وحقوق الإنسان، والامتهال للقوانين والممارسات التجارية المنصفة، (كمكافحة الفساد، ومنع الاحتكار، والالتزام بالعقود، ونقل التكنولوجيا، والتسعير المنصف، ودفع الفواتير في الوقت المناسب، إلخ). وينبغي أن تتعلق هذه المعلومات بالمشروع وبشركائه التجاريين الرئيسيين الذين يشكلون سلسلة قيمه موسعة لهذا المشروع. ومن بين العناصر الهامة التي تشكل منها هذه المعلومات كشف نظم التدبير والإدارة القائمة لمعالجة قضايا مسؤولية الشركات.

(٤) The United Nations Environment Programme Finance Initiative project, the "The principles for responsible investment" is a reflection of non-financial pressures driving demand for social reporting (www.unpri.org).

(٥) Further information on socially responsible investment (SRI) funds in the United States, for example, can be obtained from the Social Investment Forum, an SRI industry association (www.socialinvest.org).

١٥- **المستهلكون:** يهتم المستهلكون بالمعلومات المتعلقة بإجراءات سلامة المنتج، وأثر المنتجات على الصحة، وجودة المنتج، والمسؤولية القانونية عن المنتج وضمانته، وتطوير منتجات جديدة وعملية صنع المنتج. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، يهتم المستهلكون بالحصول على معلومات عن الظروف التي يجري فيها صنع المنتجات، كظروف العمل على سبيل المثال. ولا تقتصر هذه المجموعة على العملاء الحاليين والمستقبليين؛ فهي تضم كذلك العملاء السابقين المهتمين بما ينشأ عن عمليات شراء تمت في وقت سابق من قضايا تتصل بالمسؤولية القانونية عن المنتجات وضمانتها.

١٦- **الموظفون:** ينصب اهتمام موظفي المؤسسة في الوقت الراهن وفي المستقبل على مسألة الأجور وخطط المشروع وأهدافه وآفاق التوظيف وظروف العمل والصحة والسلامة وعلاقات العمل وإدارة المخاطر وفرص تطوير مهارات الموظفين. كما أن الموظفين السابقين لدى مؤسسة ما يهتمون بحالتها المالية في الوقت الراهن وفي المستقبل ما داموا يتلقون منها معاشاتهم التقاعدية وغيرها من مستحقات التقاعد. وتحصل النقابات أصلاً، بوصفها هيئات تمثل الموظفين، على المعلومات المتعلقة بهم فيما يخص المؤسسات التي تنتسب إليها على الأقل. ومع ذلك، فقد تستفيد أيضاً من الكشف عن المسائل المتصلة بالموظفين لإجراء مقارنات مع مؤسسات أو قطاعات أو بلدان أخرى.

١٧- **المجتمع المحيط:** غالباً ما تشكل القضايا المتصلة بالتنمية الاقتصادية مجال الاهتمام الرئيسي للمجتمع المحيط بمؤسسة ما. وتشمل هذه القضايا المسائل المتصلة بالوظائف والمساهمات في الضرائب والأثر الثانوي للمؤسسة (من خلال الروابط التجارية المحلية والتأثير المضاعف على المرتبات المحلية). ومن بين القضايا الرئيسية التي تحظى باهتمام المجتمعات كذلك، المسائل المتصلة بإدارة المخاطر التي تهدد الصحة والسلامة والأمن على الصعيد المحلي والمعلومات المتعلقة بشكاوى المجتمع بشأن أنشطة الشركات وكيفية معالجتها. وفيما يتعلق بالمخاطر الأمنية، تبدي المجتمعات اهتماماً تلقائياً بالمساهمات الإيجابية للشركات في تحاشي انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتحتاج خاصة إلى الاطمئنان إلى أن الموظفين الأمنيين المسلحين لدى المؤسسة يتلقون التدريب المناسب ويخضعون للمراقبة. وفي بعض السياقات، قد تكون لدى المجتمع المحلي مخاوف أيضاً إزاء تأثير عمليات المؤسسة على الثقافة المحلية. وقد تنجم مثل تلك التأثيرات عن إدخال منتجات أو خدمات جديدة أو التسبب في الهجرة الداخلية.

١٨- **منظمات المجتمع المدني:** تستخدم منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية النشطة والتي تركز على الإغاثة، المعلومات الواردة في التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات، في حملة أمور، كأساس للحوار مع المؤسسة صاحبة التقرير. وينصب اهتمام منظمات المجتمع المدني على طائفة عريضة من القضايا المتصلة بمسؤولية الشركات، ومن بينها الممارسات المتعلقة بالعمالة، وحقوق الإنسان، وجهود مكافحة الفساد، والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وتهتم منظمات المجتمع المدني، على وجه الخصوص، بالمعلومات التي تتيح تقييم أداء المؤسسة في هذا المجال، أو مقارنته نسبياً. كما تلتزم معلومات عن السياسة العامة فيما يتعلق بمسؤولية الشركات وتنفيذها.

١٩- **الحكومات ومؤسساتها:** تهتم الحكومات بالطريقة التي تتولى بها المؤسسات مسؤولياتها تجاه المجتمع وبمبادراتها الطوعية في هذا الميدان وبأثر نشاطها الاجتماعي. وتحتاج الحكومات لهذه المعلومات لمساعدتها في صياغة سياسات اجتماعية واقتصادية وتحديد الثغرات في الأنظمة وفي مجال إنفاذها. كما تستخدم بعض المكاتب الحكومية هذه المعلومات في سياق اختيار الموردين.

ثانياً - معايير انتقاء المؤشرات الأساسية

ألف - خصائص النوعية

٢٠ - على غرار ما يجري في الإطار الحالي للإبلاغ المالي الذي يحدد المبادئ التي تشكل أساس جدوى المعلومات التي تبلغ عنها الشركات، ينبغي أن تؤخذ معايير النوعية التالية في الاعتبار لدى انتقاء المؤشرات التي تستجيب لاحتياجات مجموعة عريضة من مستخدمي التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات:

- (أ) قابلية المقارنة؛
- (ب) والصلة الواقعية؛
- (ج) وإمكانية الفهم؛
- (د) والموثوقية وإمكانية التحقق.

٢١ - **قابلية المقارنة:** يجب أن يكون بإمكان المستخدمين مقارنة المؤشرات فترة بعد فترة ومقارنة المشاريع للتمكن من تحديد وتحليل نتائج التغيرات في السياسات والإدارة. ولأغراض المقارنة بمرور الزمن، من المهم الكشف عن المعلومات المماثلة ذات الصلة بالفترات السابقة. وإذا تغيرت الأساليب المستخدمة في قياس أو عرض أو تصنيف المعلومات، ينبغي تعديل الأرقام المقارنة ما لم يكن القيام بذلك أمراً غير عملي. وينبغي توضيح سبب إجراء التغيير عن طريق ملحوظات، كما ينبغي في الحالات التي لا يكون فيها تعديل الأرقام المقارنة أمراً عملياً توضيح سبب ذلك، وينبغي كذلك توضيح طبيعة التغيرات اللازمة.

٢٢ - **الصلة والواقعية:** لكي تكون المعلومات مفيدة، ينبغي أن تكون لها صلة بتلبية ما يحتاج إليه مستخدموها لتكوين آراء أو اتخاذ قرارات. وتكون المعلومات ذات صلة عندما تؤثر في آراء مستخدميها أو قراراتهم وذلك بمساعدتهم في تقييم أحداث الماضي أو الحاضر أو المستقبل، أو بتأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها.

٢٣ - وتتأثر صلة المعلومات بطبيعتها وواقعيتها. وفي بعض الحالات، تكفي طبيعة المعلومات وحدها لتحديد مدى صلتها. وفي حالات أخرى، تكتسي طبيعة المعلومات وواقعيتها معاً أهمية، كما هو واضح في التغيرات الكمية النسبية. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تتوقف صلة المعلومات على الظروف المتصلة بالمواضيع والأحداث الأخيرة. لذلك، قد يكون من الملائم تقديم مزيد من التفاصيل - وذلك، على سبيل المثال، بتصنيف بعض المؤشرات إلى فئات محددة أو إعطاء تفاصيل أخرى تتعلق ببعض المؤشرات.

٢٤ - وتكون المعلومات واقعية إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها أو تشويهها في قرارات مستخدميها. وتتوقف واقعية المعلومات على حجم العنصر أو الخطأ الذي يجري الحكم عليه في الحالات المحددة التي يتم فيها حذفها أو تشويهها. وبالتالي، تشكل الواقعية عنصر حسم أو نقطة فصل وليست خاصية نوعية أساسية يجب أن تتوافر في المعلومات لكي تكون مفيدة. والمؤسسات التي تختار حذف مؤشر لاعتبارات تتصل بالواقعية مدعوة إلى تقديم مبررات لهذا القرار.

٢٥- ولا يزال كثير من النقاش الجاري في الوقت الراهن بخصوص سبل وضع إرشادات إضافية بشأن تطبيق متسق لمفهوم الواقعية في حدود علاقته بالإبلاغ عن المسائل غير المالية^(٦). وإدارة المؤسسة هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات الملائمة فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الواقعية وآثاره على محتوى تقاريرها المتعلقة بمسؤولية الشركات. ومن المحبذ أن تتقيد القرارات التي تتخذها إدارة المؤسسة بشأن مسألة الواقعية بعملية منظمة ومبررة يتم تطبيقها بشكل متسق لتحديد المعلومات التي تعتبرها المؤسسة ذات أهمية ملموسة ويلزم بالتالي إدراجها في تقريرها. ويمكن أن تشمل هذه العملية (أ) مشاورات داخلية مع الموظفين المسؤولين، والمجالس الرقابية و/أو لجان مراجعة الحسابات؛ (ب) وتحديد مجموعات أصحاب المصلحة وإجراء مشاورات معهم؛ (ج) والنظر في مسائل معينة لها دور في الأمور السياسية والنقاش العام فيما يرتبط بنشاطات المؤسسة ومنتجاتها ومواقعها؛ (د) والمبادئ التوجيهية الخاصة بالإبلاغ عن قطاعات محددة. وينبغي أن تتسم عملية اتخاذ القرارات بشأن الإبلاغ عن مسألة الواقعية بما يكفي من الشفافية والوضوح لأطراف ثالثة ويجب الكشف عنها في تقرير المشروع.

٢٦- إمكانية الفهم: يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات واضحة وقابلة لأن يفهمها القارئ. ومعنى هذا أن طريقة العرض يجب أن تتماشى مع معارف المستخدمين وخبراتهم وينبغي أن تشمل ما يلي: (أ) التصميم الجيد؛ (ب) والتصنيف المنهجي للمواضيع والمؤشرات؛ (ج) والاستخدام الموجز للغة؛ (د) وتوضيح المصطلحات الرئيسية الواردة في النص أو إدراج مسرد للمصطلحات من أجل تعزيز الفهم. إن صلة المعلومات مقدّمة على إمكانية فهمها، ولكن ينبغي ألا يُنظر إلى هذين المفهومين على أساس أن أحدهما يقصي الآخر. فلا تُحذف المعلومات المتعلقة بمسائل معقدة تم استخدامها مجرد أنه قد يصعب فهمها على بعضهم. ولكي يتسنى تفسير المؤشرات تفسيراً ملائماً، لا بد من الإبلاغ عنها في السياق المناسب، مثل المعلومات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة ونظم الإدارة والأداء في الماضي. ومن المفيد أيضاً استخدام الأهداف لقياس الأداء في الماضي نسبةً إلى الأهداف المتوخاة في الماضي وللتنبؤ بالأداء في المستقبل.

٢٧- الموثوقية وإمكانية التحقق: تتسم المعلومات بالموثوقية عندما تخلو من الأخطاء المادية ومن التحيز وتعطي صورة حقيقية ودقيقة ومتوازنة عن الحالة السائدة. وينبغي أن تكون المعلومات صادقة ودقيقة في تصويرها للحالة السائدة في المشروع التجاري؛ وتامة في حدود ما له صلة بالموضوع؛ ومتوازنة في تناولها للأحداث الإيجابية والسلبية على السواء؛ ومعروضة في السياق المناسب؛ وخالية من أي تشويه مادي. وينبغي أن تكون محايدة (خالية من التحيز). ولا يعدّ الإبلاغ عن مسؤولية الشركات محايداً إذا أثار، عن طريق انتقاء أو عرض المعلومات، في عملية اتخاذ قرار أو إصدار حكم بغرض تحقيق غاية أو نتيجة معينة.

٢٨- وينبغي أن يكون في المتناول التحقق من المؤشر المختار داخلياً أو خارجياً. وينبغي أن يتيح المؤشر إمكانية المقارنة مع الأدلة الأساسية.

(٦) انظر مثلاً مداوات وزارة التجارة والصناعة في المملكة المتحدة التي صدرت في: *The Operating and Financial Review Working Group on Materiality: A Consultation Document* (www.dti.gov.uk)

باء - المبادئ الإرشادية

٢٩ - حدد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (أثناء دورته الحادية والعشرين والثانية والعشرين) المبادئ الخمسة التالية التي يمكن استخدامها في اختيار المؤشرات الأساسية المتعلقة بالإبلاغ عن مسؤولية الشركات:

(أ) الشمولية لزيادة قابلية المقارنة إلى أقصى حد: ينبغي أن تنطبق المؤشرات من حيث المبدأ على جميع المشاريع، بصرف النظر عن قطاعها أو حجمها أو موقعها، وذلك بقصد زيادة قابلية المعلومات الواردة في التقارير للمقارنة إلى أقصى حد.

(ب) النهج التدريجي: يعني أن المؤشرات المختارة ينبغي أن تعالج بالدرجة الأولى المسائل التي تتحكم فيها المؤسسة والتي تجمع أصلاً المعلومات المتعلقة بها أو تحصل عليها.

(ج) إمكانية الخضوع للقياس بانتظام: ينبغي أن يكون بالإمكان معرفة المؤشرات المختارة وقياسها وعرضها بطريقة متسقة. ويتيح ذلك إجراء مقارنات عبر الزمن وفيما بين الكيانات.

(د) التركيز على الآثار بدلاً من التركيز على العمليات: ينبغي أن تساعد المؤشرات المختارة مستخدمي تقارير الشركات في تحديد مجالات مسؤولية الشركات التي تحتاج إلى العناية، وقياس أداء المنظمة في معالجة هذه المجالات. إن الأثر الاجتماعي للعمليات التجارية لا يمكن تقييمه فقط على أساس العمليات والسياسات الإدارية التي تعتمد عليها المؤسسات في سياق مسؤولية الشركات.

(هـ) التقارير الوطنية والمساهمات الإيجابية للشركات في مجال التنمية: ينبغي أن تساعد المؤشرات في تحليل المساهمة الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد الذي تعمل فيه. ولهذا السبب، ينبغي الإبلاغ عن المؤشرات بصورة مجمعة على الصعيد الوطني، بحيث يستفيد منها أصحاب المصلحة في بلد معين، وبحيث يتسنى فهم المؤشرات ضمن سياق بلد معين. ولدى اختيار المؤشرات، أخذ بالاعتبار عمل الأونكتاد في مجال مساهمة الشركات في التنمية (TD/B/COM.2/EM.17/2).

جيم - القيود

٣٠ - أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (أثناء دورته الحادية والعشرين) بوجود القيود التالية في مجال اختيار المواضيع والمؤشرات الأساسية فيما يتعلق بالإبلاغ عن مسؤولية الشركات:

(أ) التكاليف والفوائد: ينبغي ألا يفرض قياس المؤشرات وتقديم معلومات إضافية بشأنها عبئاً غير معقول على المؤسسات، ولا سيما الموجودة منها في البلدان النامية وفي قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. إن النهج التدريجي يساعد في معالجة هذه المسألة من خلال التركيز على المؤشرات التي يمكن استخلاصها من

البيانات التي تجمعها المشاريع أو تحصل عليها أصلاً أثناء إجراء المعاملات النظامية دون تكبد تكاليف إضافية كبيرة.

(ب) السرية: غالباً ما تشكل سرية المعلومات التجارية اعتباراً عملياً حاسماً لنجاح المشروع. لذلك، ينبغي أن يحترم اختيار المؤشرات سرية البيانات التجارية وسرية أية بيانات للمشروع لها صلة بحق الأشخاص الطبيعيين في حماية خصوصياتهم (البيانات المتعلقة بالموظفين على سبيل المثال). ولكن، إذا اعتبر مؤشر معين ذا ضرورة مادية لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة، جاز تقديم الضرورة على سرية المعلومات التجارية في الحالات التي لا يتعارض فيها هذا الأمر مع المقتضيات القانونية للحفاظ على سرية تلك المعلومات.

(ج) التوقيت المناسب: إذا حصل تأخير لا مبرر له في تقديم المعلومات، فقد تفقد المعلومات أهميتها. وعلى خلاف ذلك، إذا تم تأخير الإبلاغ إلى حين الإحاطة بجميع الجوانب، فقد تكون المعلومات غاية في الموثوقية وبالمقابل قليلة الفائدة للمستخدمين الذين اضطروا إلى اتخاذ قرارات أثناء فترة التأخير. وللإبلاغ في الوقت المناسب (وبالتالي بالوتيرة المناسبة)، يتعين على المشاريع إقامة توازن بين الأهمية والموثوقية. إن الاعتبار الحاسم في هذا المضمار هو كيفية تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات على أفضل وجه.

ثالثاً - الخاتمة

٣١ - عملاً بالاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثالثة والعشرين لفريق الخبراء، تقدم أمانة الأونكتاد هذا التقرير المتعلق بمسؤولية الشركات لينظر فيه فريق الخبراء في دورته الرابعة والعشرين، بغية وضع الصيغة النهائية لإرشاداته المتصلة بالكشف الطوعي عن المعلومات في هذا المجال. وقد يود فريق الخبراء إدراج هذه الوثيقة ضمن منهجية الإبلاغ المفصلة التي قدمت في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/38 وتعميم هذا العمل المشترك كأداة تقنية طوعية فيما يتعلق بالإبلاغ عن مسؤولية الشركات في التقارير السنوية. ويمكن للمؤسسات أن تستخدم مثل هذه الأداة التقنية لتحسين إبلاغها عن الأنشطة المؤسسية، كما يمكن أن تستخدمها المنظمات الأخرى العاملة في مجال الإبلاغ عن مسؤولية الشركات للاستنارة بها في أعمالها وتوظيفها كمعيار للبحوث المتعلقة بالكشف عن المعلومات المؤسسية في هذا المجال.

مرفق

مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية

- (أ) استهلاك المياه محسوباً بصافي القيمة المضافة؛
- (ب) مساهمة الاحترار العالمي محسوبة بوحدة صافي القيمة المضافة؛
- (ج) متطلبات الطاقة محسوبة بوحدة صافي القيمة المضافة؛
- (د) مدى الاعتماد على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون محسوبة بوحدة صافي القيمة المضافة؛
- (هـ) النفايات الناشئة محسوبة بوحدة صافي القيمة المضافة.

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية يرجى الاطلاع على منشور الأونكتاد "دليل لمعدي ومستعملي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية" (*A Manual for the Preparers and Users of Eco-Efficiency Indicators*) (UNCTAD/ITE/IPC/2003/7).

— — — — —